رئيس مجلس الإدارة
نجيب يعقوب الحمر
najeb@alayam.com

رئيس التحرير
عيسى الشايجي
alshaiji@alayam.com

مدير التحرير
جاسم منصور
jm1111@alayam.com

220 فلسًا شاملة القيمة المضافة

6 084010 110014

الزياني يتوقع إقرار اتفاقية التجارة بين الخليج وبريطانيا نهاية 2023

10

إلزام البنوك بمعايير الاستدامة البيئية مسألة وقت

10

ALAYAM
الأيام
ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبارِ من لم تزود

تنفيذًا لأمر ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.. «التأمينات الاجتماعية»:

صرف تقاعد مشتركي «خطوة» بأثر رجعي

ولي العهد رئيس الوزراء

تنفيذًا لأمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بقبول طلبات 236 من مشتركي برنامج خطوة من المستحقين لمعاشات التقاعد، وتشكيل لجنة حكومية لدراسة 69 حالة أخرى من منسوبي برنامج خطوة والتحقق من استيفائها لمعايير استحقاق المعاش التقاعدي، وفق الأطر والإجراءات القانونية بما يحافظ على المال العام ويحفظ حقوق جميع مشتركي الصناديق التقاعدية، باشرت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي اتخاذ الإجراءات اللازمة لقبول طلبات منتسبي برنامج «خطوة» من المستحقين لمعاشات التقاعد، إذ صُرفت المعاشات التقاعدية لمجموعة من المقبولين الذين استوفوا متطلبات صرف المعاش التقاعدي بأثر رجعي.

وأكدت الهيئة أن العمل جارٍ على استكمال باقي الطلبات بالنسبة إلى باقي المقبولين الذين يتم التواصل معهم لمراجعة الهيئة؛ لاستكمال متطلبات صرف المعاشات التقاعدية بالسرعة الممكنة.

ولفتت الهيئة إلى أن اللجنة الحكومية المكلّفة بدراسة 69 حالة من منسوبي برنامج «خطوة» تعمل حاليًا على التحقق من استيفاء هذه المجموعة لمعايير استحقاق المعاش التقاعدي، وفق الأطر والإجراءات القانونية.

03

لما بعد عملية البيع.. الحكومة:

تأجيل تحصيل القيمة المضافة للسلع المستوردة

محرر الشؤون النيابية:

وافقت الحكومة على مقترح نيابي، يقضي بتأجيل تحصيل ضريبة القيمة المضافة المستحقة على السلع المستوردة الواردة في الجمارك إلى ما بعد عملية البيع بالأسواق.

وقالت الحكومة في ردّها على النواب: «حرصًا على تعزيز التعاون مع مجلسكم في إطار العلاقات البنّاءة والمثمرة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإنها توافق على الاقتراح برغبة، وسيتم العمل على تنفيذه فور انتهاء الجهاز الوطني للإيرادات من النواحي القانونية والفنية لربط الأنظمة الإلكترونية اللازمة لتطبيق آلية تأجيل سداد الضريبة عند الاستيراد».

وأكدت الحكومة أن الجهاز الوطني للإيرادات قام بإعداد قاعدة بيانات عن الخاضعين للقيمة المضافة، تتضمّن بيانات مالية محدثة لمعاملات التوريدات الخاضعة للقيمة المضافة وسلوك الخاضعين، بما في ذلك مستوى الامتثال للقوانين واللوائح المنظمة للقيمة المضافة، ليتسنّى للجهاز وضع معايير خاصة لتحديد أهلية الخاضع للضريبة لتأجيل سداد القيمة المضافة عند الاستيراد، وضمان التطبيق السليم للقوانين بما يحفظ المال العام، وذلك بالتنسيق مع الجهة المختصة.

1.7 مليار قيمة رأسمال الشركات الأجنبية.. «التجارة»:

11 ألف سجلّ تجاري مملوك 100% لأجانب

محرر الشؤون النيابية:

قالت وزارة الصناعة والتجارة «إن عدد الشركات النشطة المرخّص لها والمسجلة في نظام «سجلات»، والمملوكة بنسبة 100٪ لأجانب، يبلغ حوالي 11.664 ألف سجل تجاري، وذلك بنسبة 15٪ من إجمالي السجلات التجارية في البحرين، والبالغ عددها 80.126 ألف سجل».

كما أفادت بأن عدد السجلات التجارية المملوكة جزئيًا لأجانب يبلغ 13.106 ألف سجل تجاري، بنسبة 16٪ من العدد الإجمالي للسجلات التجارية. جاء ذلك في إجابة بعث بها وزير الصناعة والتجارة عبدالله بن عادل فخرو، ردًا على سؤال نيابي.

وعن المجالات والأنشطة الأكثر جذبًا للشركات الأجنبية، ذكرت الوزارة أنها تتركز في الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية والمعلومات والاتصالات، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، وأن قيمة رأس المال لتلك الشركات الأجنبية بلغ حوالي 1.7 مليار دينار بحريني، وأن أغلب تلك الشركات المملوكة لأجانب هي شركات مصنّفة بأنها ذات مسؤولية محدودة.

04

تحفّظت على مقترح نيابي بزيادة دعم الشركات الصغيرة.. «الكهرباء»:

20 مليونًا الدعم السنوي لفواتير الشركات

محرر الشؤون المحلية:

قالت الحكومة إنها وفّرت دعمًا لشريحة الاستهلاك غير المنزلي حتى 5 آلاف وحدة، وذلك بمقدار 20 مليون دينار في العام الماضي 2022.

وذكرت أن المستهدفين من الدعم أساسًا هم صغار التجّار وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يقع ضمن هذه الشريحة 80٪ من استهلاك الكهرباء في القطاع التجاري.

في الوقت ذاته، تحفظت الحكومة على مقترح نيابي يهدف إلى زيادة الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة في فواتير الكهرباء.

وقالت إن أي دعم إضافي سيؤدي إلى خفض إيرادات الهيئة بقدر كبير، ويخلّ بالتوازن بين المصروفات والإيرادات، وهو ما لا يتماشى مع برنامج التوازن المالي، وسيُعيق خطط الهيئة لرفع كفاءة الأداء وتقديم خدمات أفضل للمستهلكين.

كما حذرت الهيئة من أن زيادة الدعم أكثر مما هو قائم في الوقت الراهن سيشجّع على الإسراف في استهلاك الكهرباء والماء، ولا يساعد في ترشيدهما، وهو الذي تعمل الهيئة بكل جهدها على تحقيقه، وتخصص له ميزانية كبيرة.

03

تمويلات جديدة للأفراد والمؤسسات الصغيرة.. بوخوة:

شركة التسهيلات دخلت مرحلة التعافي

خالد موسى:

قال الرئيس التنفيذي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية عبدالله بوخوة «إن الشركة دخلت في مرحلة التعافي، بعد نحو ثلاث سنوات من التحديات التي نتجت أساسًا إبان جائحة كورونا».

وتحدّث بوخوة في لقاء مع «الأيام الاقتصادي» عن العديد من المشروعات والمبادرات التي أطلقتها وتُطلقها «التسهيلات»، بما في ذلك منتجات تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة، والتمويل العقاري للأفراد، وبطاقات الائتمان.

عبدالله بوخوة

11

لبنان يرحّب بقرار البحرين استئناف العلاقات الدبلوماسية

رحّب نجيب ميقاتي رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية بقرار مملكة البحرين استئناف التمثيل الدبلوماسي مع لبنان على مستوى السفراء.

وقال ميقاتي في بيان، نشرته الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام: «إن بلاده تثمّن هذا القرار وترحّب به في سياق علاقات الأخوة بين البلدين».

وأكد أهمية هذه المبادرة والبناء عليها من أجل تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين ولبنان. وكانت وزارة الخارجية البحرينية أعلنت، السبت، قرار مملكة البحرين استئناف التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء مع لبنان.

02

وزير العدل: تكريس لمبدأ عدم الإفلات من العقاب

«الشورى» يُلغي زواج المغتصب من الضحية

جانب من جلسة الشورى أمس

فاطمة سلمان:

وافق مجلس الشورى، في جلسته يوم أمس الأحد، على مشروع قانون بإلغاء المادة (353) من قانون العقوبات.

وذكر الشوري علي العرادي أن مشروع القانون يهدف إلى تحقيق الحماية التي أقرّتها اتفاقية جنيف الرابعة للنساء بصفة خاصة، ضد الاعتداء على شرفهن، ولا سيّما ضد الاغتصاب، والقضاء على دوافع وأسباب جريمة الاغتصاب، إذ إن المادة (353) من قانون العقوبات المقترح إلغاؤها لا تعالج قضية الاغتصاب، ولا تؤمّن الحماية الملاءمة للمرأة من هذه الجريمة.

وأكد نواف المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف أن إلغاء المادة (353) من قانون العقوبات يُعد بمنزلة ردع عام وخاص للمجتمع البحريني، وتكريسًا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

07-06

إدانة متهمين بالتعدّي على العقيدة وحبسهم سنة

علي طريف:

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الاستئنافية، عصر أمس، بتأييد حكم أول درجة بحبس المتهمين بقضية جمعية التجديد، وذلك بعد إدانتهما بالتعدّي على أُسس العقيدة الإسلامية وأصولها وإهانة الأنبياء، بحبس كل منهما لمدة سنة.

وكانت محكمة أول درجة أدانت ثلاثة متهمين بالتعدّي المباشر علنًا على أسس العقيدة الإسلامية والديانات السماوية، والإهانة الصارخة بحقّ أنبياء الله، ووصف معاجزهم بـ«الخرافات»، عبر اتباع نهج تحقير معتقدات الآخرين، بما يهدّد التعايش السلمي.

07

انتخاب وزيرة الصحة رئيسًا للجنة الرئيسة لجمعية الصحة العالمية

02

منتجات جديدة في مجال التمويلات العقارية للأفراد والائتمان و«الصغيرة والمتوسطة».. بوخوة:

«التسهيلات» دخلت مرحلة التعافي

استراتيجية 2023-2025 ترتكز على تنمية الأعمال

خالد موسى:

قال الرئيس التنفيذي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية عبدالله بوخوة إنّ الشركة دخلت في مرحلة التعافي بعد نحو ثلاث سنوات من التحديات التي نتجت أساسًا إبان جائحة كورونا وتأثيرها على العملاء، وتراكمات تأجيل أقساط العملاء لما يزيد عن العامين، إضافة إلى تراجع مبيعات السيارات في البحرين نتيجة لأزمة سلاسل الإمداد حينها؛ مما أثَّرَ على محفظة تمويل السيارات ومبيعات الشركات التابعة في قطاع السيارات.

وتحدث بوخوة في لقاء خصّ به «الأيام الاقتصادي» عن العديد من المشروعات والمبادرات التي أطلقتها وتطلقها «التسهيلات» في الآونة الأخيرة ضمن استراتيجيتها الجديدة للأعوام 2023–2025، بما في ذلك منتجات تمويلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتمويل العقاري للأفراد، وبطاقات الائتمان، والتحول الرقمي، مشيرًا إلى أنّ ثمار هذه المبادرات ستظهر بشكل جلي قريبًا، وتنعكس إيجابًا على النتائج المالية «للتسهيلات».

وأشار إلى أن الشركة تشهد حاليًا أكبر تحول في تاريخها الممتد لقرابة 40 عامًا، مؤكدًا أهمية دعم وتوجيهات مصرف البحرين المركزي للشركة في الفترة الماضية، والعمل مع الشركاء ليحقق هذا التحول أهدافه المنشودة بأقصى فاعلية ممكنة، ومواصلة، بل والتوسع في الدور الذي تقوم به التسهيلات والتوسع في توفير حلول تمويلية ميسرة لشرائح كبيرة من الأفراد والمؤسسات، وضخ المزيد من السيولة في القطاع التجاري والاقتصاد الوطني.

عبدالله بوخوة متحدثًا لـ«الأيام الاقتصادي»

تصوير - حسن قربان

■ كيف تقرؤون النتائج المالية لـ«التسهيلات» للسنة المالية الماضية والربع الأول من العام الجاري، وما هي مبادراتكم لتحسين هذه النتائج مستقبلاً؟

– من الطبيعي أن تمر أي شركة أو مؤسسة بفترات صعود وركود تماشيًا مع الدورة الاقتصادية، وشركة البحرين للتسهيلات التجارية مؤسسة وطنية عمرها 40 عامًا، ومرت بتحديات نتيجة لتحول الأوضاع والأسواق في الفترات المنصرمة، لكنها تمكنت في كل مرة من تجاوز هذه التحديات بسرعة، واستعادة مكانتها ليس على صعيد الانتقال للربحية فحسب، بل الدور الاقتصادي والاجتماعي المهم الذي تنهض به في توفير حلول تمويلية ميسرة لعشرات الآلاف من الأفراد والمؤسسات، ومساندتهم في أعمالهم ومشروعاتهم الشخصية والتجارية، وتحريك السوق والقطاع التجاري وضخ السيولة في الاقتصاد الوطني.

في العام الماضي قدّمت «التسهيلات» إجماليًا قروض جديدة بقيمة 14.8 مليون دينار بحريني تركزت في قطاعي تمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا مؤشر من عدة مؤشرات يعطينا تصورًا عن مدى حجم مساهمتنا في ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني.

نحن في نهاية المطاف شركة تمويلية، ولسنا مؤسسة مصرفية، وهناك فوارق كبيرة بين الاثنين، من بينها أن يجد العميل مرونة أكبر في التمويل، لكن هذا يضعنا تحت تحدٍ أكبر في كيفية تحصيل تلك التمويلات، حيث لا يسمح لنا بفتح حسابات تحتفظ بمدخرات أو رواتب عملائنا، وبالتالي يجعلنا نعمل في مستوى مخاطرة أعلى، ويتطلب ذلك منا أخذ تحوطات مالية أكبر.

إضافة لذلك، نحن نحرص على مساندة عملائنا على الدوام، والحفاظ على توفير الحلول التمويلية المناسبة لهم، وبالأخص بعد جائحة كورونا تحلت الشركة بالمرونة الكافية واللازمة للتفاوض مع العملاء وصولا لصيغة تحقق مصلحتهم، وتسهم في التخفيف من وطأة التزاماتهم المعيشية واستدامة عمل الشركة في ذات الوقت.

ورغم التحديات التي واجهتها الشركة خلال السنوات الثلاث المنصرمة، والتي نجمت عن تداعيات جائحة كورونا، إلا أنها ظلت في وضع مالي مريح وسيولة جيدة، وتعمل وفق معدل مديونية مالية قدرها 1.2 ضعفًا وهو من أقوى المعدلات على مستوى الشركات التمويلية في المنطقة. وخلال العام الماضي قامت المجموعة بسداد قروض مجمعة بقيمة 48 مليون دولار أمريكي معظمها من خلال استخدام النقد المتاح ضمن المجموعة وأيضًا إعادة تمويل جزء بسيط من القرض.

■ عند إشارتكم لجائحة كورونا كيف أثر برنامج تأجيل سداد الأقساط على أداء الشركة؟

– لقد قام مصرف البحرين المركزي، بدعم وتوجيه من سمو رئيس الوزراء ولي العهد تحت قيادة جلالة الملك المعظم، بعدة مبادرات للتخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على المؤسسات والأفراد، ونتج عن ذلك برنامج تأجيل الأقساط على المواطنين والشركات والمؤسسات على حد سواء، والتي بلا شك، خففت من وقع الجائحة عليهم، وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

وقامت شركة البحرين للتسهيلات بدورها في دعم هذه المبادرات، بل وقامت بمبادرات إضافية لعملائها لأسباب إنسانية مساندةً منها للعملاء المتضررين من توقف الأعمال وتباطؤ الحركة الاقتصادية. وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الإجراءات على القطاع المصرفي وقطاع التمويل بالأخص من خلال محورين رئيسيين، حيث أدى تأجيل الأقساط إلى تباطؤ الطلب على التمويلات الجديدة في ظل توافر السيولة على أثر برنامج تأجيل الأقساط، وتباطؤ التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية.

الأمر الآخر والأهم الذي أثر بشكل كبير هو أن توقف عملاء الشركة عن سداد الأقساط لمدة تجاوزت العامين استوجب منا الحذر وأخذ التحوطات اللازمة التي أثرت على النتائج المالية للشركة، ولا نغفل دور التحديات الأخرى التي واجهتها الشركة أثناء وبعد الجائحة كالتحديات في سلاسل الإمدادات، والذي أثر سلبًا في خطط استيراد السيارات المطلوبة لتلبية احتياجات السوق المحلي؛ مما أثر على محفظة تمويل السيارات في الشركة وأيضًا على مبيعات شركات السيارات التابعة.

يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار الفائدة عالميًا إلى معدلات لم نشهدها منذ أكثر من 15 عامًا، وهو ما أثر سلبًا على الهوامش الربحية للشركة، وانعكس ذلك على نتائجها المالية.

■ وكيف واجهتم كل ذلك؟

لقد طورنا استراتيجية عمل مؤسسية جديدة للأعوام الثلاثة القادمة 2023–2025، وعملنا مع إحدى الشركات المعروفة عالميًا في مجال الاستشارات الإدارية، وتتركز استراتيجيتنا الجديدة على محاور نقوم بتنفيذها على عدة مراحل، وتهدف إلى تعزيز العمليات الحالية لتقوية فعالية الأعمال، وتركز على نمو قطاع الخدمات المالية مع التركيز على قطاعات تمويل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير حلول التمويل وتحسين أداء محفظة بطاقات الائتمان «امتياز» وتحسين الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقديم القروض للمشاريع المعنية بدعم جهود الاستدامة.

كما قمنا بالتركيز على التنوع في العمليات من خلال مبادرات جديدة يتم دراستها مثل استثمار الخدمات المصرفية المفتوحة، وخدمة الشراء الآن والدفع لاحقًا (BNPL)، والحلول التمويلية الإسلامية، والشراكات مع مؤسسات أُخرى لتقديم منتجات جديدة. كما تم إضافة مبادرات خارج نطاق الخدمات المالية، وسيتم العمل عليها في المراحل النهائية من الاستراتيجية 2023–2025.

ونحن نحرص على أن نواكب استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية في البحرين التي وضعها مصرف البحرين المركزي نهاية العام 2021 في إطار خطة التعافي الاقتصادي للحكومة الموقرة.

■ هل ستطلق «التسهيلات» منتجات تمويلية جديدة في إطار هذه الاستراتيجية؟

– بالتزامن مع إطلاق استراتيجيتنا الجديدة، فقد بدأنا بإطلاق العديد من المنتجات الموجهة لقطاعي تمويل الأفراد وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

من بينها «منتجات التجزئة للأفراد»، فبالإضافة إلى منتجاتنا من القروض الشخصية وقروض السيارات التقليدية سيتم التركيز على توفير حلول للتمويلات العقارية للأفراد لعملائنا، وسنكون قادرين على دعم المواطن في امتلاك العقار المناسب لأسرته، ونتطلع للشراكة مع البرامج الإسكانية الحكومية بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

كما نخطط لتقديم بطاقة ائتمان «امتياز وورلد إيليت» قريبًا بالشراكة مع ماستر كارد، والتي تقدم العديد من الخدمات والامتيازات غير المسبوقة حصريًا لعملائنا.

ولدينا أيضًا «منتجات جديدة موجهة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة»، حيث يمثل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة رافدًا أساسيًا لدعم ونمو الاقتصاد الوطني وخلق الوظائف للمواطنين، ولدينا التزام استراتيجي في دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين، لذلك قمنا باستحداث منتجات لهذا القطاع من أجل تقديم قروض الأعمال ومد الخطوط الائتمانية وإطلاق بطاقات ائتمان الشركات، وذلك كمثال لعروض منتجاتنا الجديدة لتمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

■ وماذا عن المنتجات التمويلية الحالية؟

– ترتكز منتجاتنا بالنسبة لقطاع البيع بالتجزئة على كل من القروض الشخصية، وقروض السيارات، وبطاقة الائتمان «امتياز» (تيتانيوم وبلاتينيوم وورلد، إضافة إلى بطاقة «هي» الموجهة خصيصًا لعميلاتنا من النساء.

أما بالنسبة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة فلدينا القروض التجارية وقروض السيارات وقروض الرهن العقاري التجاري، والتمويل عبر خصومات الشيكات والفواتير.

■ ماذا عن التحول الرقمي؟

– لقد أكملنا بالفعل العديد من مبادرات التحول الرقمي في العام 2022 من بينها حلول التوقيع الرقمي المعتمد للعملاء، وإنشاء بوابة رقمية لإنجاز معاملات العملاء، والشراكة مع شركة Codebase الرائدة عالميا في مجال التكنولوجيا المالية لتنفيذ منصة رقمية جديدة للشركة، والعمل مع Beyon Connect للاتصال الرقمي الآمن مع عملائنا باستخدام حلول One Box وOne ID، والدخول في نظام Fawateer من أجل تسهيل عملية تسديد الفواتير العملاء، ودمج أنظمة eKYC وBCRB لتقييم العملاء في أعمال الشركة، وغيرها من المبادرات.

■ ماذا عن محفظة القروض لدى الشركة؟ وإدارة المخاطر؟ ما هي الجهود التي تبذلونها للحفاظ على الملاءة المالية للشركة؟

نحن في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ندرك بشكل كامل مسؤولياتنا في تطبيق أفضل المعايير الدولية في مجال إدارة المخاطر بمقتضى تعليمات مصرف البحرين المركزي، ونعتمد السياسات المناسبة في مجال الائتمان والسيولة والسوق ومخاطر التشغيل، وذلك بناءً على توجيهات لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، كما أن لدينا دائرة لإدارة المخاطر المتنوعة، وتتمتع هذه الدائرة بالاستقلالية التامة في اتخاذ القرارات عن أنشطة الشركة، فضلا عن استقلال عمليات التدقيق الداخلي للمجموعة.

وتخضع سياسات إدارة المخاطر للمراجعة الدورية للتأكد من توافقها مع الظروف المتغيرة للسوق ومع نشاطات المجموعة، كما تضمن إدارة المخاطر تحديد المخاطر داخل الشركة والتخفيف من حدتها ومراقبتها من أجل حماية مصلحة الشركة ومساهميها.

وعلى الرغم من انخفاض محفظة القروض الذي أدى إلى خفض دخل الفوائد مقارنة بالعام 2021، إلا أن المجموعة تواصل توفير مخصصات انخفاض القيمة لحماية محفظة قروضها من التحديات المحتملة التي قد يواجهها عملاؤها بعد رفع تأجيل الأقساط من قبل مصرف البحرين المركزي، بل وتعمل المجموعة من خلال شبكة فروعها المنتشرة في جميع أنحاء البحرين لزيادة حجم محفظتها من القروض تدريجيًا تماشيًا مع خطة التعافي تحت قيادة الحكومة الموقرة.

■ كيف هو أداء الشركات التابعة؟

– بالرغم من التحديات التي صاحبت جائحة كورونا، والتي أثرت على إمدادات وتوفير السيارات الجديدة، فقد تمكنت شركات السيارات التابعة للشركة الأم «التسهيلات» من تحقيق عوائد وأرباح قياسية حيث سعى الفريق لإطلاق العروض الترويجية للسيارات سواء للبيع أو الإيجار بصورة منتظمة، مما أثر إيجابيًا على نتائج الشركات التابعة. وتتطلع الشركات إلى توسيع نطاق عملها مع العملاء من خلال شراكات مع منصات عبر الإنترنت ومقدمي خدمات آخرين.

أما شركة التسهيلات لخدمات التأمين، فقد تأثر أداؤها بسبب انخفاض حجم مبيعات منتجات التأمين، وخاصة المنتجات المتعلقة بالمركبات؛ بسبب نقص العرض من المركبات الجديدة، ومع ذلك، تواصل الشركة التركيز على الاحتفاظ بقاعدة عملائها الحاليين، وكسب عملاء جدد.

أما شركة التسهيلات للخدمات العقارية تأثر أداؤها سلبًا في العام 2022؛ بسبب تباطؤ المبيعات من مخزون العقارات، وتعمل الإدارة حاليا على إعادة تنظيم نموذج أعمال الشركة لتعزيز الربحية وتلبية احتياجات العملاء المتطورة في قطاع العقارات.

وأود أخيرا أن أؤكد على قوة ورسوخ ومتانة شركة البحرين للتسهيلات من جميع النواحي، بما فيها الملاءة المالية والسيولة، وأن الشركة تواصل نهجها في توفير السيولة لجميع شرائح المجتمع من أفراد ومؤسسات وتساندهم من خلال تقديم خدمات تمويلية وغير تمويلية تلبي احتياجاتهم وتحقق تطلعاتهم، وبما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في مملكة البحرين.

14.8 مليون دينار إجمالي قروض جديدة للأفراد و«الصغيرة والمتوسطة» العام الماضي

- التزام كامل بأفضل معايير الحوكمة وإدارة المخاطر

الاستعداد للانطلاق نحو آفاق جديدة قريبًا